«المصغرة» عقدت اجتماعها الأول بجنيف ووفد المعارضات يخالف القواعد الإجرائية

الوفد الوطني: لا تقسيم لـ«المصغرة» ولا توزيع للمهام ولا تجاوز لـ«الموسعة»

أعضاء من الوفد الوطني لـ«المصغرة» في قصر الأمم المتحدة بجنيف أمس (الوطن)

جنيف - مازن جبور

عقدت اللجنة الدستورية المصغرة أمس اجتماعها الأول في مبنى الأمم المتحدة في جنيف، بمشاركة الوفد المدعوم من الحكومة السورية والوفود الأخرى.

ووصلت الوفود الثلاثة إلى قصر الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، وبعد أكثر من ساعة على وصولهم، بدأت اللجنة أعمالها قرابة الساعة الثانية عشرة وخمسين دقيقة بتوقيت جنيف بتأخير قرابة الساعتين عن الموعد الذي كان مقرراً أن تبدأ أعمالها فيه.

ووفق القواعد الإجرائية لعمل اللجنة الدستورية يجب أن يقدم كل وفد اقتراح برنامج عمل، إلا أن وفد المعارضات لم يقم بذلك في أول مخالفة للقواعد الإجرائية، وهو ما سبب التأخير، واقتصر عمل اللجنة المصغرة على جلسة عمل واحدة.

الوفد الوطني شدد على أنه لا تقسيم للجنة إلى مجموعات عمل، ولا توزيع للمهام عليها، ولا تجاوز لمجريات اجتماعات اللجنة الموسعة، وعمل على فرض برنامج عمله، صوب تحديد عمل اللجنة والعلاقة بينها وبين اللجنة الموسعة، وتم الاتفاق على التمييز بين ما هو دستوري وقانوني وسياسي، لاعتماد الدستوري كأساس للعمل.

وفي تصريح صحفي من جنيف على هامش اجتماع اللجنة المصغرة، قال عضو الوفد المدعوم من الحكومة محمد خير العكام: «يبدو أن الطرف الآخر لا يوجد له منهجية في ما يمكن أن يطرح باللجنة المصغرة، لأن أساس العمل أن يأتي الرئيسان بمقترح لجدول الأعمال، وما فوجئنا به أننا قدمنا مقترحاً في حين الطرف الآخر لم يقدم أي مقترح، أو لم يأت بأي مقترح وهذا أدى إلى تأجيل الاجتماع».

وأضاف: «البعض اعتقد أننا بمجرد دخلنا إلى أروقة الأمم المتحدة فإن الاجتماع قد بدأ، ولكن الحقيقة الاجتماع لم يبدأ عند دخولنا، وذلك أيضاً لأن الطرف الآخر لا يوجد لديه جدول أعمال مقترح لكي يتم الاتفاق عليه بين الرئيسين المشتركين، فيطرح على اللجنة ويتفق على جدول الأعمال، لذلك تأخر الاجتماع»، وتابع: «نقاشاتنا أدت إلى تصويب المسار والاتفاق على جدول أعمال ونحن الآن خرجنا متفقين على جدول أعمال لهذا الأسبوع بأكمله، صوبنا العمل وحددنا ولاية اللجنة المصغرة، والعلاقة بينها وبين اللجنة الموسعة، واتفقنا بأن نفرز ما هو دستوري وما هو قانوني وما هو سياسي».

والعكام هو أستاذ بالقانون العام في كلية الحقوق في جامعة دمشق وهو عضو في مجلس الشعب السوري منذ ٢٠١٦، وقال في تصريحه لـ«الوطن»: «عملنا هنا سواء اللجنة الموسعة أو المصغرة هو عمل مهني ونحن سنتعاطى بالأمور الدستورية فقط، لذلك سوف نعمل في هذه الدورة على القيام بمهمة الفرز، وأخذ الأفكار الدستورية فقط، لتكون هي العمود الفقري لعملنا».

وقال: «أعتقد أن عملنا كوفد مدعوم من الحكومة أدى إلى التوصل إلى هذه النتيجة وهذا التصويب لعمل اللجنة الدستورية المصغرة، ويجب أن نتفق هذا الأسبوع على المصطلحات التي يجب أن نستخدمها وأن نستبعد مواضيع ليس لها علاقة بمهمتنا»، وأضاف: «عملنا قانوني بحت، نحن أتينا إلى هنا لإجراء إصلاح دستوري هناك مذكرة إدارية لهذا الأمر ستكون مرجعية لنا».

من جانبها، قالت عضو اللجنة الدستورية أشواق عباس، في تصريحات صحفية من جنيف على هامش اجتماع اللجنة المصغرة: «ولايتنا فقط أن نعمل في إطار الإصلاح الدستوري دون أي فكرة أخرى وهذا تم الاتفاق عليه»، وأضافت: «نحن في اللجنة المصغرة نضع أجندة عمل تحكم عملنا خلال الاجتماعات القادمة ومن ثم نبدأ بالنقاش».

عباس وهي أستاذة في كلية العلوم السياسية وعضو في مجلس الشعب، أشارت في تصريحاتها إلى أن بعض التسريبات تحدثت عن قيام المبعوث الأممي غير بيدرسون بتوزيع مسودة عمل خاصة باللجنة المصغرة، موضحة بأن الوفد المدعوم من الحكومة السورية لم يستلم أي مسودة، وحتى لو قُدّم هكذا أمر فهو مرفوض «لأننا جزء من كل».

وحول ما أشيع عن تقسيم اللجنة المصغرة إلى مجموعات عمل، قالت عباس: «الطرف الآخر يهدف من هذا الطرح إلى إنجاز العمل بسرعة فائقة وكأنه هدف، ونحن كوفد مدعوم من الحكومة السورية لا نفهم سبب هذا الطرح وهو مرفوض»، وأضافت: «أتينا إلى هنا ونعلم أن الهدف هو مناقشة الدستور الحالي سواء كان الاقتراح بتعديل أو تطوير أو اقتراح وضع دستور جديد، وعندما ينتهي العمل على هذا الهدف ينتهي الوقت»، وتابعت: «ليس هدفنا الوقت بل يجب أن يكون هدفنا الحرص والتأني لأن ما نطرحه الآن يمس الشعب السوري كله ويمس الهم السوري كله، وبالتالي نحن ليس لدينا استعجال بهذا الأمر يجب أن تكون كل فكرة مقترحة مناقشة بعناية وبحرص شديد جداً».

عباس اعتبرت: أن «هذا هو هاجس الوفد الوطني اليوم، وليس هاجسه الوقت لذلك عندما يتم طرح موضوع أن تقسم اللجنة إلى مجموعات عمل فإن الأمر مرفوض، وتابعت: «أتينا بصفتنا خبراء وهذه اللجنة ليست سياسية، هي لجنة فنية تقنية فيها اختصاصيون ولكلٍّ وفق اختصاصه دور يمارسه، والدستور يجب أن يقرأ بكتلته ككل ولا يمكن تجزئته لأقسام بحيث كل مجموعة تعمل على قسم، لذلك الفكرة مرفوضة».

وأردفت: «الفريق، فريق واحد، وسيعمل بروح واحدة من أول مادة تناقش في الدستور»، وقالت: «الوفد السوري المدعوم من الحكومة قدم مقترحات ولم ترد أي مقترحات أخرى من قبل الأطراف الأخرى لجدول الأعمال، ومقترحنا كان باتجاه القيام باستخراج الأفكار الدستورية التي تدخل ضمن ولاية عمل اللجنة المصغرة».

وأضافت: «تم طرح الكثير من الأفكار وكان واضحاً من طرح الطرف الآخر أنها بمجملها سياسية وليست أفكاراً دستورية وهنا كان الإصرار أنه يجب الفصل بين ما هو سياسي وما هو دستوري حتى تستطيع اللجنة أن تبدأ عملها».

وحسب معلومات خاصة لـ«الوطن»، فإن اللجنة الدستورية المصغرة ستواصل اليوم اجتماعاتها، حيث تبدأ عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت جنيف، على أن تعقد جلستي عمل كل منهما لمدة ساعتين يتخللهما ساعة استراحة.

وخلال انعقاد جلسة اللجنة الدستورية المصغرة أمس، أكدت مصادر مقربة من الأمم المتحدة لـ«الوطن»، أنه تم اعتماد جدول أعمال هذه الدورة من أعمال اللجنة المصغرة، والمقترح من قبل الوفد المدعوم من الحكومة السورية، وهو بعنوان مناقشة الأفكار والمقترحات التي قدمت في الهيئة الموسعة لتحديد ما يصلح منها ليكون مبادئ دستورية.

وذكرت المصادر، أنه لم يقدم وفد الطرف الآخر أي مقترح حول جدول الأعمال، وهو يخالف مدونة السلوك والممارسات الإجرائية الأولية للرئيسين المشتركين للجنة الدستورية، وبينت أنه اكتفي بالأمس بجلسة عمل واحدة بعد أن كان مقرراً عقد جلستي عمل كل منهما مدتها ساعتان تتخللهما استراحة لمدة ساعة، وأوضحت المصادر أن سبب الاكتفاء بجلسة واحدة هو أن يتاح لأعضاء اللجنة العودة للكلمات التي طرحت خلال أعمال اللجنة الموسعة.

وبدأت اللجنة المصغرة أولى جلساتها، على أن يستمر العمل لخمسة أيام وتنهي أعمالها يوم الجمعة القادم.

وكانت أولى جلساتها بحضور بيدرسون، وسط تسريبات بأن تبدأ الجلسة الأولى بتوزيع أعضاء الوفود على مجموعات عمل بحيث تناقش كل مجموعة باب محدد من دستور ٢٠١٢، وعلمت «الوطن» أنه وخلال انعقاد الجلسة، ذكر عضو وفد المجتمع الأهلي خالد الحلو وهو من المقيمين خارج سورية ويتبنى طروحات وفد المعارضة، أنه «مهم جداً ألا نأخذ الكلمات التي ألقيت من أعضاء اللجنة الموسعة في الجلسات الافتتاحية، ككلمات موجهة لنا في عملنا كلجنة مصغرة».

وتتألف اللجنة المصغرة من ٤٥ عضواً بواقع ١٥ عضواً للوفد المدعوم من الحكومة السورية و١٥ عضواً لوفد المعارضات و١٥ عضواً لوفد المجتمع الأهلي، وكانت اجتماعاتها أمس مغلقة وبعيدة عن الإعلام.

الخيارات الوطنية تعمق الاختلافات ضمن وفد «المجتمع الأهلي» المصغر

جنيف - الوطن

عادت الاختلافات ضمن وفد المجتمع الأهلي لتطفو على السطح، مع بدء عمل اللجنة الدستورية المصغرة، فوسط إصرار مكتب المبعوث الأممي على عملهم كفريق واحد، أصرّ ثمانية أعضاء من اللجنة على ألا يكون لهم تصور مشترك مع أعضائها السبعة المقيمين خارج سورية، لما لمسوه من تبنيهم وسيرهم في الخيارات اللاوطنية لوفد المعارضات.

مصادر من جنيف كشفت لـ«الوطن» أنه «تم اقتراح أن يكون عمل الثمانية أشخاص القادمين من دمشق ضمن وفد المجتمع الأهلي بشكل مشترك ومنفصل عن السبعة الآخرين، وأن يأخذوا مسودات الأوراق المقدمة في اجتماعات اللجنة الموسعة لتحديد ما هو دستوري وما هو غير دستوري مع بعضهم، على أن يقوم الأعضاء السبعة الآخرون في اللجنة والمتبنون لخيارات وفد المعارضة بالشيء نفسه مع بعضهم».

وأضافت المصادر: إن «مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، كانت وجهة نظره أن يخرج جميع أعضاء اللجنة المصغرة الخاصة بوفد المجتمع الأهلي بتصور مشترك»، واعتبرت المصادر أن هذا الأمر «غير ممكن»، مفسرةً ذلك، بأن «اللجنة المصغرة الخاصة بالمجتمع الأهلي لا تمثل جهة واحدة فهم طيف متعدد الاتجاهات والانتماءات، وبالتالي يجب أن يكون هناك أكثر من تصور لموضوع هذه الأفكار والمقترحات، فيما إذا كانت ترقى لأن تكون دستورية أو غير دستورية».

وتابعت: «قد لا يكون لجميع أعضاء اللجنة الرأي ذاته، ففي حين قد يرى البعض أن فكرة ما دستورية قد لا يراها البعض الآخر كذلك، وبالتالي يجب ألا يكون هناك تصور مشترك»، وأوضحت، أن «هذا الأمر تم اقتراحه من أحد أعضاء وفد اللجنة المصغرة الخاصة بالمجتمع الأهلي بعد أن كان مكتب المبعوث الأممي يسعى إلى توزيع المهام جميعها على اللجنة كلها، على أن يعمل الخمسة عشر عضواً كفريق واحد وأن ينطلقوا بتصور مشترك واحد».

واعتبرت المصادر، أن «هذا الأمر قد تكون له انعكاسات خطيرة على الوفد المدعوم من الحكومة»، لأن هذا التصور المشترك «قد يكون ملزماً أحياناً من مبدأ أن المجتمع الأهلي هكذا قرر»، وقالت: «حتى في حال الذهاب إلى التصويت فإنه سيكون الأمر ملزماً لكل أعضاء وفد المجتمع الأهلي بالتصويت جميعاً بنعم أو لا باعتبارهم هم من اتخذ هذا التصور المشترك وهم بالتالي ملزمون به».

وبينت المصادر أنه «تم رفض هذا الأمر من الثمانية أعضاء في الوفد القادمين من دمشق، لأن الوفد بالنهاية عبارة عن أطياف وكل طيف له تصوره الخاص، وبالتالي لا يجب إلزام كل أعضائه بتصور مشترك حول أمر ما».

وحسب المصادر فإن لحل هذه النقطة العالقة، استبقى مكتب المبعوث الأممي بعد انتهاء أعمال الجلسة المصغرة للوفود الثلاثة، استبقى وفد اللجنة المصغرة المنبثقة عن وفد المجتمع الأهلي الموسع، للتباحث في هذا الأمر مع خولة مطر نائب المبعوث الأممي غير بيدرسون.

وبعد انتهاء الاجتماع قالت المصادر لـ«الوطن»: إنه «لم يحصل أي جديد بخصوص هذا الخلاف»، ولفتت إلى أن «أعضاء وفد المجتمع الأهلي الثمانية القادمين من دمشق أصروا على أن يأخذوا وقتهم للتباحث في هذا الأمر، واتفقوا على أن يتدارس أعضاء هذه الأفكار بينهم وأن يتدارسها في الوقت ذاته السبعة أعضاء من اللجنة المتبنين لطروحات وفد المعارضات»، وأشارت إلى أنه «تم الاتفاق على الاجتماع مجدداً بين اللجنة المصغرة الخاصة بالمجتمع الأهلي ومكتب المبعوث الأممي، في وقت لاحق للتباحث في الأمر مرة أخرى، حيث يتم الاتفاق على المشترك ويرحل مع المختلف إلى اليوم».

وفي سياق متصل، رأت المصادر، أن هناك تفسيرين لعدم إتيان وفد المعارضات ببرنامج عمل ومنهجية محددة، وهما: أولاً، جس نبض الوفد المدعوم من الحكومة، وثانياً: وجود اختلاف وتناقض بين أعضاء وفد الطرف الآخر باعتبارهم ليسوا من خلفية واحدة، بل هم مجموعة معارضات من خلفيات وأجندات مختلفة، ومن ثم قد يكونوا اختلفوا على تحديد جدول أعمال.

ورجحت المصادر، أن يكون السبب هو «الخلاف الداخلي بينهم»، إذ إن المصادر التي تحدثت لـ«الوطن»، قالت إنها: «لمست اختلافاً في وجهات النظر خلال جلسة العمل التي ضمت الوفود الثلاث أمس»، وأضافت: «هذا الاختلاف يصل لدرجة التناقض، فالبعض منهم كان متفقاً مع جدول الأعمال الذي طرحه الرئيس المشترك من طرف الوفد الوطني أحمد الكزبري والبعض الآخر كان رافضاً له».

ولفتت إلى أنه في النهاية «حتى الطرف الذي أبدى معارضته لجدول الأعمال قد تراجع عن موقفه قليلاً، وحصل أخيراً إجماع على جدول الأعمال المقدم من قبل اللجنة المصغرة المنبثقة عن الوفد المدعوم من الحكومة».

وأشارت المصادر، إلى أن «الرئيس المشترك الكزبري قال لهم: اعتبروا أن هذه الورقة ليست موجودة وأنا أطالبكم باقتراح جدول أعمال من قبلكم، فلم يقدموا شيئاً، باستثناء أحدهم قدم جدول أعمال ينم عن جهله بآليات وضع الدساتير وبالدساتير من أساسها»، وذكرت أنه «اقترح جدول أعمال بأن تتم مناقشة المبادئ السياسية والاقتصادية والقانونية وفصل السلطات والمحكمة الدستورية العليا والحريات العامة، كلها في اليوم الأول فأصبح موضع سخرية من الجميع لرغبته بمناقشة الدستور كله في يوم واحد، ما يدل على أنه لم يقرأ دستوراً في حياته».

دعوات لخروج القوات الأجنبية غير الشرعية من سورية

النظام التركي يدافع عن إجرامه في سورية!

وكالات

مع تواصل عمليات الإدانة لاستخدام كل من واشنطن وأنقرة الإرهابيين كأدوات لاستهداف سورية، زعم النظام التركي أنه حرص خلال عدوانه الذي يشنه على الأراضي السورية على عدم إلحاقه أي أذى بالمدنيين والبنى التحتية، رغم الأنباء التي تؤكد إجرامه.

وفي بيان أصدرته أمس ونقلته وكالة «الأناضول» للأنباء، ادعت وزارة الدفاع التركية أن الجنود الأتراك، «حرصوا كل الحرص على عدم إلحاق أي ضرر بالبشر والشجر والحجر»، في المناطق التي شملتها عملية «نبع السلام».

واستشهدت الوزارة في بيان كانت أصدرته قبيل البدء بالعدوان على شمال شرق سورية وزعمت فيه أن القوات التركية لن تلحق أي ضرر بالمدنيين والمعالم الدينية والثقافية والتاريخية، وأي تخريب في البيئة، وأنها التزمت بهذه المبادئ!

وأدى العدوان التركي المتواصل على الأراضي السورية منذ التاسع من الشهر الماضي إلى استشهاد وجرح عشرات المدنيين وتدمير البنى التحتية وسرقة الحبوب من الصوامع وتدمير المنازل واستهداف الأفران والكنائس والجوامع، فضلاً عن تهجير عشرات الآلاف من المدنيين من مناطقهم، بحسب ما وثقت ذلك الكثير من التقارير الإعلامية وخصوصاً منها الغربية التي وصلت لدرجة اتهام الجيش التركي بارتكاب جرائم حرب واستخدامها أسلحة محرمة دولياً.

وادعت وزارة دفاع النظام التركي في بيانها أن «قوات بلادها ملتزمة بمبادئها في «نبع السلام» كما التزمت به في «عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون» اللتين شنتهما على شمال سورية.

وأضاف البيان: إن الصور الواردة من مدينتي رأس العين (بريف الحسكة) وتل أبيض (بريف الرقة) تبين عدم إلحاق أي ضرر، بأي كنيسة في هاتين المدينتين خلال العدوان.

وادعى أن قوات الاحتلال التركي حرصت على مراعاة التركيبة العرقية والدينية في منطقة العدوان (شمال شرق سورية- شرق الفرات) وأنها تبذل قصارى جهدها من أجل تلبية كافة احتياجاتهم!

ويحرص النظام التركي بالتعاون مع مرتزقته من الإرهابيين الموالين له، على تهجير سكان أي منطقة يحتلها في سورية، ليقوم بتوطين الإرهابيين وعائلاتهم مكانهم، بهدف تغيير معالمها ديموغرافياً.

من جهته أدان الكاتب التشيكي ياروسلاف تيخي استخدام أميركا والنظام التركي الإرهابيين كأدوات لاستهداف سورية، وفي مقال نشره في موقع «إيه بورتال» التشيكي الالكتروني، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، قال: إن خروج القوات العسكرية الأميركية غير الشرعية من بعض المناطق في سورية يشكل ضرورة حتمية لحل الأزمة فيها وإعادة الأمن والاستقرار إليها.

وأوضح تيخي أن التنظيمات الإرهابية أو ما تبقى من فلولها تختبئ وراء الوجود العسكري الأميركي غير الشرعي أصلا في بعض المناطق في سورية، وشدد على أن وجود وانتشار القوات الأميركية في كل الأماكن في العالم لم يحقق عملياً سوى نشر الفوضى وزيادة التوتر فيها.

انسحاب قافلة عسكرية كبيرة للاحتلال الأميركي تضم العديد من الآليات والمدرعات من سورية باتجاه العراق (أ ف ب)

قولاً واحداً

تكتل اقتصادي وسياسي وثقافي إقليمي

أبو الفضل صالحي نيا
المستشار الثقافي للسفارة الإيرانية بدمشق

إعادة فتح معبر «البوكمال القائم» الذي يربط بين سورية والعراق رسمياً وللمرة الأولى بعد ٢٠١٤م، لم يكن مجرد حدث عابر تم الإعلان عنه وبدئ العمل به ؛ بل كان حدثاً يرمز إلى إعلان ولادة تكتل سياسي واقتصادي وثقافي وحضاري جديد قوامه إلى الآن إيران والعراق وسورية ولبنان، وهذا يمكن اعتباره الخطوة الأولى في طريق تشكيل شرق أوسط جديد في إطار مشروعنا، نحن شعوب هذه المنطقة، وليس الشرق الأوسط الجديد الذي كان الغرب بصدد تطبيقه بل أعلنوا عن قرب ولادته خلال حرب تموز ٢٠٠٦ وكأنه أمر محتم لا خيار لشعوب المنطقة وحكوماتها إلا الخضوع له. إذ أعلنت آنذاك وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية كونداليزا رايس من بيروت وبعنجهية بلادها المعهودة أن حرب تموز هي بمثابة آلام مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد الذي بمقتضاه كان سيجهز على حركات المقاومة في المنطقة، وكان سيتم إعادة النظر في ترسيم حدود دول المنطقة؛ حيث كان من المفترض تأسيس دول وكيانات على أساس عرقي ومذهبي واثني، يتم من خلال هذا المشروع تفكيك الدول الكبيرة والقوية تطبيقاً لمشروع برنار لوي المنظر الصهيوني الأميركي الذي قدّمه إلى الكونغرس الأميركي في ثمانينات القرن الماضي، وتم إقراره في الكونغرس وانتظرت الإدارة الأميركية الفرصة الملائمة لتطبيقه، وظنت عبثاً أن تموز عام ٢٠٠٦ هو الفرصة السانحة لتطبيق هذا المشروع ولكن لم يحالفهم إلا خيبة الأمل، ثمّ سرعان ما ركبوا موجة ما سمّوه بـ«الربيع العربي» ليتمكنوا من تحقيق بعض النجاحات هنا وهناك، وفي نهاية المطاف تجرؤوا على سورية ظناً منهم بأنها لقمة سائغة لهم بعد ما حدث لتونس ومصر وليبيا، ولكن حساباتهم كانت خاطئة في تقدير مدى تماسك القيادة والشعب في سورية، ومدى التزام حلفاء سورية في الدفاع عنها مقابل المؤامرات والدسائس بل أخطؤوا أيضاً في تقدير مدى قوة محور المقاومة، والتحالف الاستراتيجي بين مكونات هذا المحور.

أرادوا تفكيك دول المنطقة وتحويلها إلى دويلات ليسهل عليهم السيطرة على خيرات المنطقة ولكن مشروعهم هذا دفع دول محور المقاومة إلى تماسك أكثر وتقارب أوسع واعتبار أي خطر يهدد أي منهم خطراً يهدد كل واحد، بل نتج عن هذا الموقف تنسيق الجهود وتقارب سياسي واقتصادي وعسكري فيما بينهم ليتم تشكيل تكتل قوي نتج عنه قوة إستراتيجية عظمى في هذه البقعة من العالم.

الدول المكونة لهذا التحالف تمتلك المقومات اللازمة لتشكيل تكتل سياسي واقتصادي وثقافي مؤثر سيكون عاملاً مهماً في موازين القوى في العالم والمنطقة:

– شعوب هذه الدول من نسيج ثقافي واحد، يعود التواصل والترابط بينهم إلى عمق التاريخ حين كانت بلدانهم منذ آلاف سنين مهد أهم الحضارات في العالم وهم على تواصل ثقافي وحضاري فيما بينهم مما يؤمن أرضية فكرية وثقافية مناسبة تسهل تشكيل هذا التكتل ويختصر المسار إلى تفعيله.

– دول هذا التكتل تمتلك جغرافية على مساحة أكثر من مليوني كيلومتر مربع تقع على موقع جيوسياسي مهم للغاية مع عدد سكان يفوق على أقل التقدير ١٢٠ مليون نسمة وهو ما يشكل عامل قوة كبيرة له.

– أراضي دول أعضاء هذا التكتل تختزن في جوفها ويغتني سطحها وما فوقها بأهم وأثمن مصادر الإنتاج الصناعي من النفط والغاز والنحاس والحديد والزنك واليورانيوم والتيتانيوم والذهب والفضة والفوسفات والكثير من المواد الطبيعية المهمة مما سينشط التبادل التجاري مع العالم وسيكون مصدراً للثروة وأساساً لتطور وتقدم وازدهار ورخاء وراحة شعوب دول التكتل، إلا أن أطماع أميركا التي تريد السيطرة على هذه المنابع والمعادن لا تنتهي فقد قامت باحتلال العراق بهذا الهدف وخلقت الأعذار للبقاء في سورية لتسيطر على مصادر النفط والغاز وهذا ما كشف عنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب علناً قبل أيام قليلة، والأمر لا يتعلق، بآبار نفط حقل عمر، في دير الزور فحسب بل بكل ما تختزنه أرض سورية ولم يعلن إلى الآن.

– دول هذا التكتل غنية بالطاقات البشرية المتخصصة والقدرات العلمية اللازمة لانطلاق نهضة علمية ومعرفية لإحياء الحضارة التي كنا بناتها وقدمناها إلى العالم فكانت الأساس للحضارة الغربية المعاصرة التي تشكلت بعد خروجهم من عصور الظلام والتخلف.

هذا التكتل سوف يتشكّل تدريجياً بلا شك مع إزالة العوائق، وهذا ما يخاف منه الكيان الصهيوني وأميركا، ولهذا منذ سنوات سعيا لمواجهته بكل ما يمتلكان من أساليب حيث لم يكتفيا بالمواجهة العسكرية والأمنية بل قاما بالمواجهة من خلال منظومة كاملة من الإجراءات في كل المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية والسياسية لتأتي تدابيرهما ضمن إستراتيجية منع تشكل هذا التكتل.

أما نحن فلا ننظر إلى ما يقومون به باتجاه دولنا كتصرفات منفصلة بل يجب أن نفسرها ضمن منظومة المواجهة مع قيام هذا التكتل؛ فإثارة القلاقل والاضطرابات في إيران والعراق وسورية ولبنان ليست إلا جزءاً من تدابيرهم التقابلية لمنع تحقيق هذا المشروع، كذلك شن الحروب الإعلامية الشرسة والنفسية الشاملة كي تستهدف إثارة الحساسيات بين شعوبنا، أيضاً دس عملائهم ضمن جموع الشعب لإطلاق شعارات استفزازية وإيجاد شرخ بين الشعوب، هذا ما لاحظناه في مظاهرات العراق ولبنان، أما الحصار الاقتصادي ومنع تبادل طلابنا الدراسات العليا في بعض الاختصاصات بالجامعات الغربية وعدم نشر المقالات العلمية لعلمائنا ولطلابنا في مجلاتهم العلمية بداعي الحصار ومطاردة علمائنا المتخصصين في العلوم المتقدمة واستهداف واغتيال عقول وعلماء إيران والعراق وسورية ولبنان من قبل أجهزة الاستخبارات الأميركية والصهيونية وشركائهم في صمت إعلامي مريب وغيرها الكثير الكثير من الإجراءات ضد دولنا؛ كلها تأتي ضمن هذا السياق ولكن نظرة شاملة إلى ما آلت إليه الأمور توضح فشلهم في تحقق مبتغاهم وتطمئننا بمستقبل هذا المشروع الاستراتيجي المصيري للمنطقة والعالم.

إن محور المقاومة أقوى من أي وقت مضى، واستطاع أن يفشل مشروع تفكيك دول المنطقة ويحقق أعضاء هذا المحور إنجازات نوعية في شتى المجالات العسكرية والعلمية والتقنية والمعلوماتية والصناعية وهذا ليس مجرد شعار بل باعتراف المؤسسات الدولية المختصة، فالغد لنا أبناء هذه المنطقة وأصحاب هذا المشروع الحضاري؛ علينا جميعاً كدول وكشعوب وكنخب لهذا التكتل أن نركز على تأمين مقوّمات تحقق هذا المشروع الحضاري الذي هو لصالحنا ولصالح العالم.

في هذه المرحلة تقع المسؤولية الأهم على عاتق النخب وأهل الفكر والقلم؛ فمن جانب يوجهون الرأي العام في مجتمعاتهم إلى الحذر من مؤامرات الأعداء خاصة المرتدية لباس الصديق منهم ومن جانب آخر دعم الحكومات ودولهم لوضع الاستراتيجيات والسياسات المساعدة والمسرعة لإنجاز هذا المشروع وتحقيق تشكّل هذا التكتل على أرض الواقع ومن أجل هذا يجب على نخبنا أن يتركوا النظريات المستوردة من الغرب والشرق والتي هي بعيدة كل البعد من خصائص مجتمعاتنا الحضارية والتاريخية والثقافية بل يتوجب علينا أن نعي بأننا نعيش منعطفاً تاريخياً مهماً للغاية كي نستطيع صناعة مجد مشرف لنا ولأجيالنا القادمة.